العدد (2221) السنة التاسعة - الأحد (14) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الواقع الاقتصادي

مجلس أعلى للكهرباء

■ عباس الغالبي

يبدو أن الحل يكمن باستحداث مجلس أعلى للكهرباء ، هذا آخر ماتوصل اليه السيد رئيس الوزراء نوري المالكي لتحريك قطاع الطاقة الكهربائية على حد قوله ، في وقت يتعملق الفساد مارداً كبيراً في قطاع الكهرباء ، وآخر الاشياء جدلية العقود الوهمية لشركات ألمانية وكندية .

ولأن هذه العقود هي المبعث الرئيسي لرئيس الوزراء في اتجاهه نحو تشكيل هذا المجلس الذي سيترأسه نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ، يذهب الكثير من المراقبين الى ان الاجدى يكمن أولاً بإيجاد خطط رادعة لمسلسل الفساد في وزارات الكهرباء المتعاقبة ، واختيار الكفاءات الادارية النزيهة القادرة على ادارة ملف الكهرباء بمهنية وقدرة تنفيذية وادارية عالية المستوى .

واذا كانت هنالك قناعة لدى السيد رئيس الوزراء بقدرة حسين الشهرستاني ، فلماذا لم يكلفه بوزارة الكهرباء بدلا من اللجوء الى استحداث حلقات ادارية أخرى نعتقد انها ستعمل على تعقيد الاجراءات وتزيد من البيروقراطية والروتين ، لاسيما وان منصب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة استحدث ضمن جدلية التحاصصات والتوافقات ارضاءً للسيد الشهرستاني بعد ان رفض كوزير للنفط من قبل كتل سياسية اخرى في حينها عند مداولات تشكيل الحكومة الحالية ، كما ان وزارة الكهرباء مليئة بالطاقات والكفاءات القادرة على ادارة دفة هذا القطاع بشكل يتناسب وحجم المشكلة وارهاصاتها وتداعياتها .

لايمكن ان تعالج الامور بهكذا اجراءات ترقيعية وكمالية اكثر مما هي عملية ، حيث ان وزارة الكهرباء بكوادرها واجهزتها التنفيذية والفنية قادرة على التساوق مع الازمة الحالية ، في وقت لابد من اجراءات صارمة بحق المفسدين من دون صراعات سياسية ، ذلك ان حالات الفساد المالي والاداري لابد من أن تدفع إلى القضاء ليقول فيها كلمته الفصل بعيداً عن تلك الصراعات المقيتة .

ومن هنا نرى ان الاقدام على مثل هذه الخطوة لايلامس لب المشكلة بقدر ماهو اجراء قال عنه المالكي في تصريحاته الاخيرة انه يهدف من وراء هذا التشكيل (تحريك ملف قطاع الكهرباء) ، وهذا مالايتفق معه الكثير من الخبراء والمعنيين بقطاع الكهرباء ، منطلقين من فكرة اكثار الحلقات الوسطية بين الوزارة ومصادر القرار العليا المتمثلة بمجلس الوزراء ، فضلاً عن انعدام المرونة التي يفترض ان تتمتع بها وزارة الكهرباء كجهة قطاعية لتنفيذ المشاريع والتنسيق مع الشركات الاستثمارية العالمية الاخرى لدخول ساحة العمل العراقية في هذا القطاع الحيوي والمهم .

كما نود ان نشير الى ان هذه الاجراءات لاتساهم في حل المشكلة بقدر ماتكون عقبة ومعضلة امام الكوادر العاملة في قطاع الكهرباء ، حيث نرى من الضروري ان يصار الى دعم وزارة الكهرباء ووضع حد لحالات الفساد المالي والاداري وعدم التستر على المفسدين ووضع خطة منهجية ومبرمجة لبناء محطات توليد عملاقة واخرى متوسطة تعالج المشكلة آنياً والعمل على رفع التجاوزات الموجودة حالياً واعادة تنظيم شبكة التوزيع واختيار طاقم اداري يقود الوزارة بشكل مهني وكفوء من وزير الى وكلاء الى مستشارين ومديرين عامين وفنيين آخرين .

أكدوا تأثره بالتعاملات النفطية

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): أزمة الدولار العالمية ألقت بظلالها على الأسعار ونسب التضخم في العراق

□ بغداد/ صابرين علي

أكد عدد من الخبراء ان العراق يتأثر بتعاملات منطقة الدولار مشيرين الى ارتفاع مستويات التضخم فيه .

وقال الدكتور مظهر محمد صالح نائب محافظ البنك المركزي لـ (المدى الاقتصادي) : ان الدولارالامريكي يؤثر على تعاملات الدول التي تمثل منطقة الدولار كالعراق الذي يعد من الدول التي تتعامل بالدولار من خلال التعاملات النفطية والتي يفترض ان تكون حيادية ،حيث ألقى هذا الموضوع بظلاله على اسعار المواد الغذائية التي تدخل البلد وخصوصاً ان العراق يعد من اكثر الدول التي تعتمد على السلع المستوردة، وأن ٣٨٪ من المواد الصناعية تدخل عن طريق الاستيراد الامر الذي ادى الى وجود مايسمى بالتضخم المستورد .

واضاف صالح : ان آخر نسب التضخم في العراق في حزيران عام ٢٠١١ وصلت الى ٦،٤ والذي يعد السبب الرئيسي فيها التضخم المستورد ،فلابد للعراق ان يتأثر في الازمات العالمية وخاصة ازمة الدولار الذي يعتبر من التعاملات النقدية الاساسية فيه لانه يعد من منطقة الدولار .

وبين صالح ان الموقف النقدي يشوبه القلق لان الولايات المتحدة تمر بأزمة اقتصادية الامر الذي يجعلها تلجأ الى خفض النفقات العسكرية التي تعد من اولى الخطوات التي تقوم بها ما يؤدي الى التقليل من هيمنتها المالية والنقدية والعسكرية في العالم .

من جهته قال الخبير المالي هلال الطعان : ان من الضروري ان يتأثر العراق بشكل مباشر في التعاملات النقدية التي يتعامل بها بالدولار وان النفط يعد من التعاملات التي تتأثر به ، حيث ان هذه الازمة تعد من الازمات التي مر بها العراق عام ١٩٨٢و التي اثرت على الموازنة والاسعار،و ان التاريخ يعيد نفسه ،فالدول النفطية ومنها دول الخليج العربي اول من يتأثر بهذه الازمات التي تؤدي الى خفض سعر صرف الدولار في التعاملات النفطية .

واضاف الطعان : ان العراق من اكثر الدول التي تعاني من التضخم على الرغم من الاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتخفيض من حدته الا انه ينهش في جسم الاقتصاد العراقي .

من جهته قال الخبير المصرفي عبد العزيز الحسون: ان الموضوع مترابط من خلال التأثير بسعر الصرف للدولار الخارجي على الدولار الداخلي الذي يعتمد عليه العراق ،حيث ان المعادلة لمجابهة هذا الموضوع تأتي من خلال رفع سعر الصرف ، الامر الذي يؤثر على جميع الاسواق والتعاملات المالية التي يدخل فيها الدولار .

وتجدر الاشارة الى ان نائب محافظ البنك المركزي الدكتور مظهر محمد صالح ذكر في تصريحات صحفية سابقة انه لا توجد بدائل حالية للدولار كعملة رئيسية في العالم ضمن السياسات النقدية العالمية، سواء بالنسبة للاحتياطيات النقدية او للغطاء النقدي، مبينا ان الأزمة العالمية ادت الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق، لافتا الى وجود قلق لكنه لم يصل الى حد الخوف على الاقتصاد العراقي رغم انخفاض اسعار الدولار بسبب تزامن ذلك مع ارتفاع اسعار النفط.

واضاف نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح، لـ وكالة (اصوات العراق) حول "ابعاد ازمة الدين الامريكية وانعكاساتها على العراق والدول التي تتعامل بالدولار"، ان العراق "تأثر بالازمة العالمية الجديدة على ضوء ظهور ما يعرف بالتضخم المستورد خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة، وهو ما انعكس بشكل واضح على نسبة التضخم في البلاد".

وتابع ان "ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية سببه انخفاض قيمة الدولار، اضافة الى ارتفاع قيمة السلع المستوردة ما ادى الى ارتفاع الرقم الاساس للاسعار من ٣٪ كحجم تضخم سنوي في شهر كانون الثاني من العام الحالي، الى ٦،٤٪ خلال شهر حزيران الماضي، حيث كان بداية العام ضمن الحدود المقبولة في حين انه ارتفع الى مستويات غير مقبولة خلال الاشهر الاخيرة".

وبين ان "سبب ازمة الدولار هو ان هناك مسارين، المسار الاول وجود غطاء نقدي عبر الاحتياطي لتغطية عجز الميزان التجاري وهو ما تلجأ له عادة الدول النامية حيث ان هناك احتياطيات في العالم تقارب الـ ٩ تريليون دولار حصة الصين، الذي يمثل احتياطيه النقدي الاكبر عالميا ويشكل ما يقارب ثلث حجم احتياطي منطقة الدولار، فيما تمتلك دول شرق آسيا أكثر من نصف الاحتياطيات النقدية".

واشار صالح الى ان "الدول النامية تحتفظ بحدود ٥٥ بالمئة من احتياطاتها على شكل دولار، فيما تحتفظ الدول المتقدمة بحدود ٦٠ بالمئة من احتياطياتها على شكل دولار، وهذا يعني اجمالا ان مابين ٥٥ الى ٦٠ بالمئة من حجم احتياطيات العملة الاجنبية في العالم هو بالدولار، في حين يشكل الدولار ٨٧ بالمئة من حجم التجارة العالمية، وتعطي اكثر من ٥٠ بالمئة من المصارف العالمية قروضها بالدولار".

ولفت الى أن "الدولار لكل تلك الأساب عملة ذات هيمنة على ميزان المدفوعات التجارية العالمية، حيث ان اكثر من ٩٠ بالمئة من الاحتياطيات بالدولار مستثمرة كحوالات خزينة امريكية، رغم ان الاقتصاد الامريكي يشكل فقط ٢٥ بالمئة من الناتج الاجمالي في العالم، الا ان تأثير هيمنة الا قتصاد الامريكي تأتي من ثلاثة محاور الاول هو محور تكنلوجي حيث ان المقاييس التكنلوجية الامريكية تتقدم بفارق يقارب الخمس سنوات على التكنلوجيا المنافسة عالميا، والثاني هو الهيمنة العسكرية والثالثة الهيمنة الاقتصادية كون الاقتصاد الامريكي ورث النظام النقدي العالمي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحوله من نظام الذهب الى نظام صندوق النقد الدولي الذي اعتبر الدولار هو العملة الرئيسية في العالم".

واشار الى ان "هذه العناصر الثلاث جعلت من الهيمنة الامريكية الاقتصادية هيمنة ماريكتالية بما يعرف بمفهوم الماريكتالية الجديدة والتي تعتبر ان من يمتلك القوة يمتلك الثروة .

واشار الى ان السياسة النقدية في العراق "تشعر بالقلق من المستقبل الا انها لا تشعر بالخوف، كون الأزمة هي عالمية ولا تختص ببلد دون غيره والعراق ضمن منظومة اقتصادية عالمية، كما ان افرازات السنوات الماضية التي أدت الى انخفاض اسعار الدولار، قابلها ارتفاع في اسعار النفط اكثر من قيمة الانخفاض وهو ما يجعل الاقتصاد العراقي لا يبدو في خطر".

مصادر: لجنة فنية تتوجه إلى الكويت لزيارة ميناء مبارك موقعياً

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد رئيس اللجنة الفنية التي شكلتها الحكومة العراقية ثامر الغضبان ،أن لجنته ستتوجه يوم غد الى الكويت لزيارة ميناء مبارك موقعياً بهدف تقديم دراسة فنية عن الآثار السلبية التي يخلفها بناء الميناء.

وقامت الكويت بتحشيد قواتها قرب جزيرة بوبيان التي من المؤمل انشاء ميناء مبارك عليها تخوفاً من هجوم بعض الجماعات المتطرفة في العراق حسب ما أكد سفيرها في العراق علي المؤمن في تصريحات صحفية أمس الاول الجمعة .

وقال رئيس هيئة المستشارين ثامر الغضبان لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "اللجنة الفنية العراقية ستتوجه الى الكويت غداً الأحد وستقوم بزيارة فنية إلى موقع ميناء مبارك الكويتي لتقديم دراسة كاملة للحكومة العراقية بشأن أضرار موقع الميناء من عدمه على الملاحة العراقية " .

ووضعت الكويت في نيسان حجر الاساس لبناء ميناء "مبارك الكبير" في جزيرة بوبيان التي تقع في اقصى شمال غرب الخليج العربي، وتعد ثاني اكبر جزيرة في الخليج (٨٩٠ كلم مربع) بعد جزيرة قشم الايرانية.

وشهدت بغداد ومدن عراقية اخرى احتجاجات على مشروع كويتي لبناء ميناء كويتي في جزيرة محاذية للممر المائي العراقي.

وأضاف أن "اللجنة الفنية لن تتباحث مع الجانب الكويتي بل ستختصر زيارتها بدراسة ميدانية لميناء مبارك ومن ثم تقدم رؤية متكاملة عنه للحكومة العراقية ".

وأوضح أن" اللجنة لاعلاقة لها بالخلافات السياسية وانما ستطرح الموضوع بشكل فني وعلمي مبني على اساس عدم وجود أضرار اقتصادية وملاحية لميناء مبارك الكويتي ".

وهدد رئيس الوزراء نوري المالكي أمس الاول،الجمعة، الكويت باللجوء إلى الأمم المتحدة في حال اكتشفت اللجنة الفنية وجود أضرار اقتصادية وملاحية على العراق من جراء موقع ميناء مبارك الكويتي .

ويرى خبراء عراقيون ان الميناء سيجعل الساحل الكويتي يمتد على مسافة ٥٠٠ كلم، بينما سينحصر الساحل العراقي في مساحة ٥٠ كلم،محذرين من ان المشروع قد يتسبب بأزمة سياسية جديدة بين البلدين الجارين على اعتبار انه سيؤدي الى "خنق" المنفذ البحري الوحيد للعراق.

وشكل العراق لجنة طوارئ وزارية لزيارة الكويت لإنهاء مشكلة الميناء المحاذي للممر المائي العراقي في الخليج العربي.

ومن شأن اعتراض العراق على بناء الميناء الكويتي إعادة التوتر بين الجانبين، بعد أن تحسنت العلاقات نسبيا خلال الفترة الماضية.

وأعلنت وزارة النقل العراقية في ٧ آب/ أغسطس الجاري أنها ستبدأ بتنفيذ ميناء الفاو الكبير في عام ٢٠١٢ بعد انتهاء التصاميم الرئيسية للميناء من قبل مجموعة الشركات الايطالية .

وكانت لجنة الخدمات النيابية قد اتهمت في ١٤تموز/يوليو الماضي كلاً من إيران والكويت بالاستمرار في إعاقة تنفيذ ميناء الفاو الكبير لاسباب أقتصادية ،مؤكدة بالوقت نفسه ضعف أستراتيجية وزارة النقل في تنفيذ المشاريع العملاقة والتي تعزز الواقع الاقتصادي للبلاد.

وأعلنت وزارة النقل الاتحادية انها وضعت في ٢٨ تموز/يوليو الماضي خارطة طريق جديدة لإنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير ومنحه الاولوية في المشاريع ذات الأهمية .

وكان العراق قدأعلن عن عزمه بناء ميناء الفاو الكبير منذ عام ٢٠٠٥، حيث وضع حجر الأساس له في نيسان/ ابريل عام ٢٠١٠، قبل عام من إعلان الكويت بناء ميناء مبارك، إلا انه لم يشرع في عملية التنفيذ حتى الآن، وتبلغ تكلفة المشروع نحو ٤،٦ مليار يورو، وتقدر طاقة الميناء الاستيعابية المخطط لها ٩٩ مليون طن سنوياً ليكون واحداً من أكبر الموانئ المطلة على منطقة الخليج العربي.

برلماني: مجلس النواب سيشهد جلسات مكثفة حول أزمة السكن

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال عضو اللجنة الإقتصادية البرلمانية النائب عبد الحسين عبطان أن مجلس النواب سيشهد جلسات مكثفة لإيجاد حلول لمشكلة السكن خلال الشهر المقبل وبحضور عدد من الوزراء ورؤساء اللجان.

وقال عبطان لـ (الوكالة الأخبارية للإنباء) : سوف يشهد مجلس النواب خلال الشهر المقبل جلسات مكثفة مع إستضافة وزراء ورؤساء اللجان لمناقشة المقترحات المقدمة لحل مشكلة السكن في العراق .

وأضاف : هناك عدة مقترحات قدمت من قبل أعضاء البرلمان ،منها، توزيع الأراضي والقروض الميسرة ويكون مشمولا به كل مواطن لا يملك سكناً، فيما قدم النائب أحمد الجلبي مقترحًا لإنشاء صندوق للسكن.

وأوضح أن لجنة الاقتصاد اجتمعت الأربعاء الماضي وأتفقنا على أن نجمع كل الأطراف ونناقش معهم جميع الخيارات .

وأكد عضو اللجنة الإقتصادية البرلمانية أن اليوم الأحد ستناقش خلال جلسة البرلمان تسعيرة الحنطة والشعير والشلب والتمور والذرة ، وذلك لعدم التزام الحكومة بقرار مجلس النواب بزيادة سعر المحاصيل .

البنك المركزي: العملة الجديدة ستطبع بثلاث لغات حسب الدستور

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد البنك المركزي العراقي أن العملة الجديدة التي سيتم فيها حذف الاصفار ستطبع بثلاث لغات هي :العربية ،الكردية ،الانكليزية تطبيقاً لما أشار اليه الدستور، منوهاً الى أن العملة القديمة سيتم الأستغناء عنها بالتدريج.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ (الوكالة الأخبارية للأنباء) : أن العملة الجديدة سوف تطبع بثلاث لغات هي العربية والكردية والأنكليزية وهذه فرصة حقيقية لتطبيق ما أشار اليه الدستور العراقي، مؤكداً أن العمة القديمة لن يتم الغاؤها فور اصدار الجديدة وأنما سيتم الأستغناء عنها بالتدريج. واضاف صالح :لا يوجد فرق في العملة الجديد ة بشأن الحقوق إزاء سعر الصرف والشراء ، موضحا: عندما نريد أن نشتري دولارا بـ (١٢٠٠) دينار فأننا سنشتري بدينار و(٢٠٠)فلس . وتابع : أن مشروع حذف الأصفار أقرّ من قبل إدارة البنك المركزي وتمت إحالته الى مجلسي الوزراء والنواب ،في حال موافقة الحكومة عليه سيتم العمل به بشكل مباشر. واوضح أن الغرض من مشروع حذف الأصفار الثلاث هو التقليل من الأرقام الكبيرة التي نعترض عليها بالتعاملات والتي تصل بالترليونات ، كما سيتم اختصار الكتل النقدية دون اختصار الحقوق والثروة أو الدخل فأنها كلها تكون ثابتة .

التخطيط: ضعف الفحص يقف وراء التعاقد مع شركات أجنبية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد وزير التخطيط علي الشكري أن التعاقد مع شركات عالمية لفحص البضائع الداخلة للبلاد يأتي على خلفية تخلف جهاز السيطرة والتقييس النوعية .

وقال الشكري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) : إن جهازالتقييس والسيطرة النوعية يفحص البضاعة الداخلة في يوم واحد خلال شهر كامل الأمر الذي يسبب تأخير البضائع وتكديسها على المنافذ الحدودية السبب الرئيس في توجه الوزارة للتعاقد مع شركات عالمية لتقوم بعملية فحص البضائع المستوردة ".

وأضاف : أن الوزارة خصصت ٦ مليارات دينارعراقي لبناء مختبرات أضافية في المنافذ الحدودية الامر الذي تفتقده في الوقت الحاضر تلك المنافذ ".

وأشار إلى أن عدد كادر الجهاز السيطرة والتقييس المركزي لم يتجاوزالـ ٤٠٠ موظف فيما بلغ عدد الفاحصين ٥٠ فاحصاً لمختبر واحد في بغداد ".

وأعلنت وزارة التخطيط عن انتهاء المهلة التي حددت للبضائع لدخول البلاد من دون الحصول على تراخيص مسبقة من الشركات الأجنبية التي تعاقد العراق معها.

وقررت في نهاية نيسان الماضي أن المواد الداخلة للعراق سيتم تقييسها في أماكن صناعتها في بلدان العالم بعد أن تعاقدت مع شركتين سويسرية وفرنسية بقيمة ٨٠ الف دولار لكل منهما .

وتسعى وزارة التخطيط إلى إنشاء مركز وطني للمترولوجيا يتم فيه تطوير خبرات ملاكاتها عبر ورش تدريبية بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، في الوقت الذي باشر فيه الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التعاقد مع شركات عالمية مخصصة للإشراف على المنتجات المستوردة إلى البلاد.

وتأسس جهاز التقييس والسيطرة النوعية في العراق عام ١٩٧٩ ومارس عمله منذ ذلك الحين على المنافذ الحدودية والمطارات العراقية فضلاً عن تفعيل ادائه في المصانع المحلية في البلاد .

مصدر: غالبية المشاريع المتلكئة ترتبط مباشرة بالحكومة الاتحادية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت محافظة واسط أن أغلب المشاريع المتلكئة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحكومة الاتحادية وتنفذ في إطار خططها، مؤكدة أن الحكومة المحلية تحملت عبءاً كبيراً بسبب ذلك.

وقال محافظ واسط مهدي حسين الزبيدي لـ"السومرية نيوز"، إن "المشاريع الممولة من قبل وزارات الحكومة الاتحادية أصبحت تشكل عبءاً على الحكومة المحلية بسبب التلكؤ الحاصل فيها، خلافاً للمشاريع التي تشرف عليها الأخيرة"، مبيناً أن "هذا الأمر أدى إلى تعثر تلك المشاريع وتراجع نسب الإنجاز فيها".

وأوضح الزبيدي أن "من بين المشاريع مشروع مجاري الكوت الكبير، ومشروع ماء الموفقية، ومشروع ماء الكوت الكبير"، مشيراً إلى أن "جميعها تنفذ لحساب وزارة البلديات والأشغال العامة".

ولفت محافظ واسط أيضاً إلى أن "هناك عدداً آخر من المشاريع المتلكئة تمولها وزارة الإعمار والإسكان، منها مشروع المجمع السكني في الكوت، ومشروع الطريق الحولي، وكلاهما تأخر كثيراً عن موعد إنجازه"، مؤكداً أنه "تمت إحالة المشاريع إلى الشركات المنفذة من دون أن تتدخل المحافظة".

وذكر الزبيدي أن "الأجهزة التنفيذية في المحافظة تواجه صعوبة من الناحية القانونية في حال أرادت محاسبة تلك الشركات بسبب تلكئها في تنفيذ المشاريع"، مبيناً أن "حكومة واسط طالبت الوزارتين المعنيتين بضرورة العمل على إنجاز مشاريعهما ضمن المواعيد المحددة، لكن من دون جدوى".

(صاعد... نازل)

■ متابعة/ المدى الاقتصادي

واصلت اسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة ارتفاعها النسبي خلال اليومين الماضيين في الاسواق المحلية في وقت عزا خبراء لـ (المدى الاقتصادي) هذا الارتفاع بسبب تأخر الكثير من السفن والبواخر المحملة بالمواد الغذائية في المنافذ الحدودية لعدم التزامهم بشرط الشركات الفاحصة المتعاقد معها من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، فيما ذهب آخرون الى زيادة عدد السكان مقابل شحة المواد الغذائية .

وعزا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون ظاهرة ارتفاع الاسعار الى زيادة عدد السكان في جميع دول العالم من جهة وعدم توفر المواد الغذائية من جهة اخرى ، ماأدى الى حدوث شحة فيها وخاصة الدول التي تتجه نحو تصنيع الوقود مثل العراق بدلاً من المواد الغذائية الامر الذي يزيد من ارتفاع المواد المستوردة وعدم وجود رقابة جادة للحد من ظاهرة الارتفاع في المواد الغذائية بشكل خاص ،اضافة الى عدم تطبيق القوانين التي شرعت من قبل مجلس النواب التي تخص محاربة الاحتكار والتنافسية وقانون حماية المستهلك التي يمكن ان تلعب دوراً ريادياً في خفض الاسعار .

وذكرت تقارير ميدانية مطلعة إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٧،٢٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٥٤،٢٥٠)دينارا إلى (٥٤،٧٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٢،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٥،٧٥٠) دينارا ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٠،٥٠٠) دينار إلى (٣١،٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٨،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢١،٧٥٠) دينارا إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٦،٥٠٠) دينار.

وأضاف كما ارتفع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٢٥٠) دينارا فيما ارتفع سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٥٠٠) دينار،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار وسعر الموصل١٤٢٥٠ دينارا وسعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي و الموصل٤٧٥٠ وسعر البصرة ٤٤٣٨"، أما بالنسبة لمادة السكر البصرة١٤،٧٥٠ل و سعر بغداد١٥٢٥٠ديناراً و سعر الموصل ١٣٧٥٠دينارا فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالأتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٤٥٠دينارا رز إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠ دينار ، كيس زنة ٥٠ كغم (٥٠٠، ٢٧) دينار، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٥،٠٠٠ دينار .